الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. أحمد شكر حمود الصبيحي(*)

المقدمة

أذا كانت التنمية الاقتصادية– الاجتماعية هي أحدى أهم الأهداف التي يتعين ان تضطلع بها الدولة، فإن تحقيق هذا الهدف بحاجة إلى مؤسسات دولة فاعلة ومستقرة، الا ان الملاحظ انه لا توجد اية ادارة مؤسساتية تتولى تلك العملية حتى أصبح العراق اثر إلغاء فلسفة النظام الاقتصادي الموجه، يسير بدون فلسفة يهتدي بها، حتى الدستور الدائم لم يقدم تفسيراً واضحاً للفلسفة والنظرية الاقتصادية التي يجب أتباعها بعد عام ٢٠٠٣. حيث وردت اشارة في المادة (٢٥) تقول (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) كما ورد في المادة (٢٦) (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون).

ومعلوم ان هناك ترابطاً وثيقاً بين الفلسفة والنظرية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية ومديات التطبيق في تلك الميادين والمجالات.

كما ان اي من المنظرين الاقتصادين بعد الانفتاح الاقتصادي للعراق عام ٢٠٠٣ لم يقدموا اي من النظريات الاقتصادية التي تحدد شكل النظام الاقتصادي الذي يعمل العراق على وفقه هل هو النظام الرأسمالي أو الاشتراكي أم السوق الحر أو النظام الاقتصادي الاسلامي أللاربوي؟ و لم يقتصر الأمر على عدم وجود فلسفة للدولة، بل اكثر من ذلك يلاحظ ان العراق اصبح منذ نيسان ٢٠٠٣ صورة لدولة، فليس لدينا مقومات الدولة المدنية، بل ان غالبية الآراء تذهب إلى ان العراق عانى من عدم وجود معنى للدولة، فمنذ ظهوره بإرادة بريطانية عام ١٩٢١، سيق من انظمة حكم سياسية لم

(*) كلية القانون، جامعة الفلوجة.

تهتم ببنائه كدولة، انما اظهرته كمنظمة تابعة للنظام السياسي، وذلك على مدى العقود التسعة الماضية.

ان الدولة مشروع مؤسساتي، سياسي واقتصادي، وبالرغم من هذه الفترة الزمنية الطويلة (ما يقارب القرن) لم تتمكن الأنظمة السياسية المختلفة التي تعاقبت على حكم العراق من انجاز عملية بناء الدولة، ما جعلها تعاني وتواجه أزمات متعددة منها أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التغلغل وأزمة الاندماج والتكامل، وفي ظل هذه الأزمات بدأت تعاني من تآكل شرعيتها ومواجهة خطر التفتيت، وقد انهارت على يد الاحتلال الامريكي. وبعد ذلك تم ادخال العراق ضمن قائمة الدول الفاشلة " فشل النظام السياسي في احتواء العنف وتحقيق الاستقرار السياسي وتنمية الثروة الاقتصادية".

ويبقى السؤال إلى متى يمكن ان يبقى العراق موحداً في ظل بقائه في دوامة الدول الفاشلة؟ ان المراهنة على بقاء الموقف الدولي والإقليمي المؤيد لوحدة العراق ثابتاً لا يتوافق مع منطق المصالح في السياسة الدولية.

ومن اجل مغادرة الوضع المأزوم، يصبح المطلوب توفر الإرادة السياسية القادرة على اصلاح الاوضاع، بإعادة ترتيب البيت من الداخل والضغط باتجاه تصفير المشاكل الداخلية وضبط تدخلات دول الاقليم في الشأن العراقي.

وما تقدم هو مقدمات ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية ومنها العنف السياسي، وأزمة النزوح والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، واحتواء آفة الفساد والبطالة، وفي حال تحقيق ذلك يمكن للعراق ان يخرج من قائمة الدول الفاشلة.

الدولة والمجتمع العراقي يمران بمرحلة صعبة ومعقدة نتيجة تراكم المشكلات الحادة، بعضها يعود إلى سياق تشكل الدولة عام ١٩٢١، والبعض الآخر إلى اجراءات الاحتلال الامريكي والدور الذي يمارسه، كل ذلك أدى إلى حدوث خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقية، اعاقها عن القيام بمهامها في تحقيق الأمن والاستقرار

السياسي وانجاز التنمية الاقتصادية. ومن بين ذلك الفشل في إعادة بناء دولة المؤسسات .

إشكالية البحث:

عانى العراق ومنذ مدة طويلة اختلالات هيكلية وبنيوية وعلى مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية لتجعل من العراق (أمة في أزمة) والتي ادخلته في دوامة الدول الفاشلة منذرة باحتمال انهيار الدولة.

فرضية البحث:

يعتمد البحث فرضية ومفادها ان سياسة الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تحقق نتائج ايجابية، ولم يفرض إلى احداث تغيرات جوهرية في بنية المجتمع العراقي وعلاج مشاكله المتعددة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تدور أو تتحدد في أطار مواجهة ومعالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف في وجه سياسات بناء الدولة المدنية في العراق.

هيكلية البحث:

احتوى البحث على مبحثين مسبوقين بمقدمة وتليا بخاتمة وكالاتي:

المبحث الاول: الإشكاليات الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإشكاليات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإشكاليات الاجتماعية

يواجه العراق إشكاليات عديدة تعرقل قيام الدولة المدنية، منها إشكاليات اجتماعية لا يمكن غض النظر عنها كونها عائق امام العراق يؤخره عن بناء دولة المؤسسات المدنية، متمثلة بضعف التعليم والأمية وضعف الوعي، اضافة إلى الصراع الاثني الطائفي مما زاد الامور تعقيداً، وكذلك لا ننسى الهجرة بسبب الطائفية والاوضاع الامنية المتدنية، ولا يمكن توقع قيام دولة مدنية في بلد يعيش مواطنية تحت مستوى معاشي ضعيف وفي بلد يعتاش على الطائفية والاقتتال.

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نبين ابرز الإشكاليات الاجتماعية امام بناء الدولة المدنية وحسب الاتي:

أولاً: الطائفية والصراع الاثني:

الطائفية هي نهج سياسي يشير إلى الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الأخرى، وهي في الوقت نفسه استخدام التنوع العرقي والديني لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة، أو الإصرار على تحقيق تلك المصالح لزعماء وأبناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الأخرى، والطائفية بهذا المعنى هي استخدام الدين بوصفة وسيلة لتحقيق أهداف دنيوية.[١]

والطائفية ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل في تكوينها عوامل خارجية وداخلية (دينية وسياسية واجتماعية وخطاب اعلامي مغرض محرض، والطائفية تعرقل بناء الدولة المدنية حيث

لا يشيع في ظلها سوى الفساد والمحسوبية والانفلات الامني والتعصب الاعمى، واصبحت الطائفية احدى ادوات العمل السياسي في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣.

وهناك عوامل عدة أفرزت المحاصصة منها:

أ الصيغ التي اعتمدها الحاكم المدني بول بريمر عن طريق توزيع المناصب الحكومية في مجلس الحكم، وهذه الآلية لا تتلائم مع آلية المواطنة واعتماد الكفاءات، فكانت هذه الحلول حلولاً كارثية على العراق، لأنها أسهمت في ظاهرة التمترس والانقسام العامودي والطائفي.[٢]

---

[١]– مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق : في "المسألة الطائفية والأثنية العراق نموذجا "، مجلة شؤون مشرقية، العدد(١)، مركز المشرق العربي ، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٥.

[٢]– عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الأهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٤)، السنه٢٠٠٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٨.

وعلى المنوال نفسه جاءت الكثير من التشكيلات والتشريعات السياسية وشكل الدولة وفلسفة الدستور والتمثيل في الحكومة وهيئاتها والبرلمان وهيأة رئاسته ولجانه. وهكذا خضعت اغلب تشكيلات الدولة العراقية لهذا المنطق الذي أفرز عدد من الأزمات والصراعات بين القوى السياسية والتي انعكست على سير عمل مؤسسات الدولة.

إن تطييف العملية السياسية أدى إلى تحول القوى السياسية إلى مجاميع متنازعة ومتصارعة وهي بهذا اللباس الطائفي غير قابلة للتوحد في ظل كيان سياسي متماسك أو دولة وطنية موحدة، وبذلك أسهم هذا التطييف في تقطيع أواصر الثقة والقيم المجتمعية التي تدعمها، وفي الوقت الذي يفترض من السلطة السياسية أن تعمل على تعزيز وتنمية أواصر الثقة المتبادلة بين المكونات المجتمعية، فإنها أسهمت بشكل او بأخر في تمزيقها، الأمر الذي يُعدُ عائقاً مهماً أمام عملية بناء الدولة.[٣]

أن ما تشهده الساحة السياسية في العراق من توترات وتعارضات بين أقطاب العملية السياسية قادت الى تفاقم الازمات السياسية التي فسحت المجال امام مظاهر الفساد المالي والاداري والى زيادة هدر المال العام وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين.

ب لا يضع دستور عام ٢٠٠٥ " على الرغم من أنه لا يشرّع لطائفية سياسية " موانع على قيام نمط ما لطائفية سياسية (في الأعراف السياسية على الأقل)، هذا النمط للطائفية السياسية يقوم على ركنين:

الركن الأول: يطمح إلى توزيع السلطة على نحو كمي يوازي الخريطة الديمغرافية الأثنية والطائفية في البلاد.

---

[٣]– علي حسين الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٣٧)، آذار، ٢٠٠٧، ص٨٥.

[٤]– حيدر سعيد، الديناميات الاجتماعية في العراق: ثراء التعددية وشقاؤها في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، لبنان والعراق، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧، ص٧٨.

الركن الثاني: يؤسس لعرف سياسي يوزع مناصب الرئاسات الثلاث (الحكومة والبرلمان والجمهورية) على الجماعات العرقية الكبرى (الشيعة والسنة والأكراد) على نحو مماثل للنموذج اللبناني.

هذا النظام السياسي سيعيد إنتاج حالة الاستقطاب الطائفي بصورة مستمرة، وسيجعل الأكثرية الديمغرافية متحكمة بسائر السلطات والمؤسسات السياسية في البلاد.

ج أحد العوامل المهمة لوجود المحاصصة الطائفية والعرقية هو الأحزاب الطائفية، فالأحداث بعد٢٠٠٣ أوجدت أحزاباً طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة وكانت هذه التجمعات تعمل على استمالة الناخبين فانفلات الفكر وحالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدت تجر العراق نحو الاقتتال والاصطراع الداخلي بين مكوناته المختلفة هي من ابرز أسباب المحاصصة والاستقطاب الطائفي.[٥]

أن نظام المحاصصة الطائفية على المستويين السياسي والإداري بات بشكل او اخر أحد خصائص الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، واستمراره يهدد أي بناء محتمل لدولة عراقية مدنية تقوم على مؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة، وأخطر ما في المحاصصة هو عدم ركونها إلى التقسيم الحزبي وإنما اتجهت المحاصصة الطائفية التي تُعد أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة المدنية العراقية، الى تبني أشكال الطائفية وزرعها في المجتمع بقصد كسب نقاط من قبل كل طرف تجاه الطرف السياسي الآخر دون اعتبار لحرمة الدم الذي تم سفكه، وإن أي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات سوف يؤدي بها إلى تفشي الفساد والأسلوب السيئ في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، والمشكلة الأساس التي تحول دون بناء دولة مؤسسات وصدور قرار سياسي رشيد، تقوم على أساس أزمة الثقة،

---

[٥]– اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار التغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥١.

فقدان الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية ككل الذين أتفق الشعب على اختيارهم لتمثليه.

على خلفية أن الكثير من الأحزاب السياسية الحاكمة هي بالأساس ذات توجهات دينية طائفية أو عرقية، وكلاً منها تقوم إما على إنكار الآخر أو إنهائه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية تواجه الاستقرار السياسي في العراق.[٦]

عملت بعض الاحزاب السياسية على الاستغلال الهامش الديمقراطي على تغذية الصراعات عن طريق الخلاف فيما بينهم ولم تعمل على دمج المكونات الاجتماعية في ظل مجتمع يعاني من انقسامات وتوترات طائفية وعرقية وقبلية، لا بل انها عملت على تغذية الانتماءات التقليدية وجسدتها في الحياة السياسية مما انعكست سلباً على الوحدة الوطنية وعملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية.[٧]

وأثبتت التجربة العراقية أن المحاصصة الطائفية مصدر عرقلة لقرارات الدولة، وتقييد لسلطة الحكومة والمؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي فهي تؤثر على عملية بناء الدولة العراقية، كما تسهم بشكل واضح في تعميق الانقسامات الوطنية بتكريسها التكتلات اللونية وليس السياسية، وهذه السمة المتحققة حتى الآن، ولم يقبل احد من السياسيين بالآخر إلا اضطراراً.

بكلمة أخرى تساهم أغلب قوى السلطة السياسية في تقطيع أواصر الثقة والقيم المجتمعية التي تدعمها، في حين أن أحد أهم الوظائف التي تقع على السلطة القيام بها هي بناء وتنمية الثقة المتبادلة بين المكونات الاجتماعية ككل لأن غياب الثقة بين مكونات المجتمع تشكل عوائق جسيمة في وجه بناء دولة مؤسسات.[٨]

ان القوى الطائفية تعمل على ترسيخ هذه الأوضاع، إذ هي الجهة الوحيدة المستفيدة من استشرائها، وبالمقابل لا يوجد جهد لبناء الدولة وفق مفهومها ومنطق الحديث هذا راجع إلى غياب الأطر السياسية التي تمتلك عوامل اجتماعية لتنهض

٦- خضر عباس علوان، العراق معضلة بناء الدولة، جريدة الزمان، العدد(٤٤٨٠)، بغداد، ١٧أبريل/نيسان٢٠١٣.

٧ _ اماني هاشم لطيف، الاحزاب السياسية والانتماءات التقليدية، دراسة حالة العراق ولبنان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، سنة ٢٠١٥، ص١١٥.

٨- علي حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

بهكذا مهمة. فالعلاقات الطوائفية– القبلية هي التي تتحكم حتى في خدمات الدولة إذ تستخدم الوظيفة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة.

ولا خلاف حول دور المحاصصة في تعويق وتلكؤ مؤسسات الدولة في أداء مهامها المناطة بها، لذلك فالعملية السياسية في العراق تحتاج إلى مسؤولين سياسيين مؤمنين بالعمل سويةً من أجل بناء عراق ديمقراطي تعددي حر، يعمل على بناء دولة الرفاهية لأبنائه.

ان استمرار الأداء السياسي الحالي للقوى السياسية وعدم الثقة بينها وعدم إيمانها بالعراق كمشروع دولة يجعل العراق مهدد باحتمال انهيار مؤسسات الدولة والنظام السياسي.

وذلك راجع إلى أسباب عديدة يمكن ان نذكر منها:[٩]

أ الدول ذات المنهج التوافقي تحتاج إلى أن تكون لدى سياسييها (قادتها) النزعة الوحدوية أقوى من نزعات الانقسام والصراع السياسي، لكن سلوك بعض النخب السياسية في العراق يكاد يكون معاكساً لهذا المبدأ إذ عمقت صراعاتهم السياسية وتخندقهم الطائفي، عناصر الصراع على المستوى الشعبي بل إن بعضهم استغل وتر التعددية للوصول إلى السلطة والاستحواذ على مكاسبها.

ب عجز اغلب عناصر النخب عن كسب ثقة مَنْ يمثلونه فضلاً عن مجاراتهم بفعل تراكم الشك وعدم الثقة بين الطرفين.

ج تعدد الرؤى السياسية للنخب العراقية جعلها تتقاطع أحيانا ومنهج التوافق السياسي. كما أن تقاطع الرؤى السياسية للنخبة جعلها تمارس أساليب التشهير والتسقيط السياسي للخصوم السياسيين وهذا الأمر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي إليهم. فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها ستعيد التخندق الطائفي، إذ ستزيد الشحن الطائفي وستجبر أتباع كل مكون

[٩]– خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة القانون والسياسية، عدد خاص، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١، ص٢٣٤– ٢٣٥.

أن يظلوا في تلك الدائرة التي عينت لهم مسبقاً بانتمائهم وليس باختيارهم، وأن يظلوا تابعين لأقطاب العملية السياسية الطائفيين، إذ أن أغلبية الأحزاب والمنظمات السياسية في العراق بعد التغيير، أسست على أساس الانتماءات الدينية أو الاثنية وقليل منها على أسس أيديولوجية.

واستمرت قاعدة المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، أساساً لتشكيل كل الحكومات العراقية المتعاقبة، مما تجلى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان)، بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠، وفقاً لهذه القاعدة، بما يجعل الحكومات الجديدة كلها حكومات توافقية، تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة (المتراضية).[١٠]

ونستنتج مما سبق أبرز أسباب المحاصصة الطائفية، وهي كالآتي:[١١]

أ الطموح لاتخاذ السلطة هدفاً وغاية باستغلال عواطف مكون معين وقصور النظرة إلى ما يشكله هذا الأمر من تخندق طائفي وأزمات عدم ثقة بين مكونات الشعب العراقي.

ب تنامي وجود المجاميع المسلحة والعصابات المدربة وما ارتكبته من أعمال إرهابية مدعومة ومدفوعة من قوى ودول إقليمية ودولية، لتحقيق أجندات خاصة بتلك الدول ومن أهدافها إبقاء العراق تابعاً لها وضعيفاً عن أن يدافع عن نفسه.

ج وجود أزمة الثقة السائدة بين أطراف العملية السياسية ونظرة المؤامرة والشك التي ينظر بها كل طرف تجاه الطرف الآخر.

د تزمت كل طرف سياسي بوجهة نظره بحسب ما يراه هو بعيداً عن روح التفاهم المشترك والتوافق السياسي مما ينعكس سلباً على حياة المجتمع بشكل عام.

---

[١٠]- علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الرابع، السنة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الأول/ديسمبر٢٠١٢، ص٢٠٨.

[١١]- معتز إسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، بغداد، دار الكتب العلمية،٢٠١٥، ص٢٤٩.

- تباين آراء النخب السياسية خاصة المشاركة في العملية السياسية، من مفهوم المحاصصة الطائفية، يشوبه في كثير من الأحيان الغموض والضبابية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوزيع السلطات والمناصب.

وخلاصة الأمر أن تطييف العملية السياسية يؤدي إلى شلل العملية السياسية وأجهزة الدولة ويعيق عملية مأسسة السلطة، وشرعنة الولاء الطائفي يصبغ المسار السياسي بطابع الصراع والعنف، ومن ثم يغيب الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة ويهمش منطق الحقوق والحريات والالتزام بالقانون وهو بذلك عامل تفتيت للدولة والمجتمع.[١٢]

بكلمه أخرى أن سياسة المحاصصة في حقيقة الأمر مشروع تقسيم الوطن بدلاً من وحدته ومنهجاً لتكريس الخلاف بدلاً من تجاوزه ومعولاً لهدم الدولة بدلاً من بنائها، لذا فأن هذه السياسة من التحديات المهمة التي قد تؤدي بحياة الدولة والوطن إن لم يتم علاجها ووأدها، ومن ثم فهي نقيض المؤسسية التي يمكن بواسطتها أن تحصل التنظيمات على القيمة والاستقرار.

ثانياً: أزمة الهوية والتكامل " الولاء للهويات الفرعية ":

يلاحظ انه في فترات عدم الاستقرار السياسي والتي غالباً ما تقوم في ظل ضعف الدولة وانهيارها يصبح نزوع الأفراد إلى الاحتماء وراء الكيانات التقليدية (القبيلة، العشيرة، الطائفة) والقيم التقليدية، ومن هذه الحالة نشأت ظاهرة التمييز الذي يقيمه المواطنين بين عالم القرابة والنسبة من ناحية، وعالم الدولة من ناحية اخرى، واصبح الولاء للطائفة والعشيرة اقوى من الولاء للدولة ونظامها السياسي، ومن ثم تفاقم أزمة الهوية عندما يصبح النظام السياسي غير قادر على اداء وظائفه وغير قادر على تحقيق الرضا من جانب الهويات الفرعية.

---

[١]– وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٤٢٦.

وهذا يفسر قول المفكر غسان سلامه " ان الارتباط بالأرض ليس قوياً كالارتباط بالجماعة " أو بكلام اخر، فان ايثار العصبية الفئوية أو القومية أو الدينية على الوطنية بوصفها التصاقاً بمساحة من الارض امر يكاد يكون بديهياً.[١٣]

من جانب اخر وكما يقول ابن خلدون " ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ ان تستحكم في دولة وسبب ذلك اختلاف الآراء والاهواء وان كل راي منها وهوى عصبية تمانع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت.[٤]الا ان التعدد والتنوع المجتمعي لا يقود في كل الاحوال وبالضرورة الى تصدع الوحدة الوطنية فمن بين (١٩٣) دولة تكون المجتمع الدولي المعاصر فان (١٢) دولة منها فقط تتمتع بالتجانس القومي والعرقي ومن هذه الدول (١٢) كوريا والصومال، وعكس ذلك فان دول لا تتمتع بالتجانس مثل هولندا بلجيكا الهند الولايات المتحدة سويسرا ماليزيا وتنزانيا، لا تعاني من اية مشكلات بارزة على صعيد وحدتها الوطنية. [١٥]

ان الامر يتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى قدرته على ان يشكل اطاراً جامعاً للمجتمع كما يتوقف الامر على توجهات المكونات الاجتماعية بالعيش المشترك والانتماء الى وطن واحد وفي اطار ما تقدم يمكن القول ان الذي ما يزال موجوداً من نسيج مجتمعي عراقي يمكن البناء علية وصولاً الى تحقيق اطاراً عاماً لهوية ووحدة وطنية.

ومعلوم ان من مقومات الدولة المدنية الأساسية ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز مساحة الهوية الوطنية بين افراد المجتمع، وهذا الامر اصبح ضعيفاً في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق بعد سيطرة قوى الإرهاب على عدة محافظات وتشريد سكانها وانتشار الاسلحة خارج سيطرة المؤسسة العسكرية الرسمية في الدولة، وهذا الامر لا يقتصر بما حدث عام ٢٠٠٣ وانما بعضه يرجع الى ممارسات النظام السابق قبل

---

[١]– غسان سلامه، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، ورقه قدمت إلى الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الأول، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، السنة ١٩٨٩، ص٢٠٧.

[١]– ابو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، السنة ١٩٨١، ص١٦٤.

[١]_ اياد العنبر، اشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الكوفة، السنة(٢)، العدد(٤)، خريف/٢٠١٣، ص٢٠١.

٢٠٠٣ ومنها إدخال العراق في مواجهات وحروب والمعانات من حصار ظالم طويل، أدت إلى استنزاف جهاز الدولة وإلى اهتزاز رمزيتها في وجدان العراقيين وأثرت في مشروعيتها، مما جعل التهديد لا يقتصر على النظام السياسي وإنما طال مكانة الدولة ذاتها، وقد اكملت الاجراءات التي اتخذها الحاكم المدني الامريكي بريمر بعد عام ٢٠٠٣ في القضاء على الدولة وانهيارها.

ثالثاً: الفقر و البطالة:

من المعروف ان ظاهرة البطالة هي ظاهره عالمية لا تخص بلد معين ويمكن ان تحصل في اي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي، لذا تعد ظاهرة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه مختلف الاقتصادات ولاسيما اقتصادات البلدان النامية.

وقد اسهمت الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهت العراق في العقود الاخيرة من القرن الماضي كنتيجة للحروب التي دخلها العراق والحصار الظالم الطويل، فضلاً عن السياسات التي اتخذها بريمر اثر الاحتلال الامريكي للبلد عام ٢٠٠٣ بحل العديد من المؤسسات والوزارات والدوائر بالإضافة الى تدمير الكثير من المنشآت والمعامل خلال الحرب كل هذه الامور ادت الى زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العراق وعلى الرغم من محاولات تخفيفها، الا ان نسبتها كبيرة لأسباب كثيرة منها:

١. تدني مستويات الانفاق الاستثماري وانخفاض كفاءة تنفيذه وتراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاعمال المؤاتية لاسيما توفر الامن.
٢. ان سوق العمل لم يتمكن من توفير فرص عمل كافية ولاسيما للخريجين، خاصةً في ظل تزايد اعدادهم نتيجة التوسع في مجال التعليم العالي بشقيه الحكومي والاهلي.

ان مشكلة البطالة وارتفاع معدلات الفقر هي من المشكلات التي تواجه صناع القرار (السياسي والاقتصادي) في العراق لما يمكن ان ينتج عنها من امور جانبية خطيرة اذا لم يتم احتوائها ثم القضاء عليها، غير ان واقع الحال يشير إلى انها في تزايد بسبب الاحداث الاخيرة في بعض المحافظات وهجرة مئات الالوف وفقدانهم فرص

العمل التي كانت متوفرة لهم في تلك المحافظات، وتدمير الكثير منها، فضلاً عن ما طال البنى التحتية في هذه المحافظات من تدمير كذلك نتيجة اعمال داعش أو الحرب ضدها.

بالإضافة إلى التدني الكبير في اسعار النفط، وتزايد مصروفات الحرب ضد قوى الارهاب.

ان البطالة واحدة من التركات الثقيلة عانى منها المجتمع والتي ادت الى انتكاسات خطيرة على المستويات كافة وكان من الطبيعي ان تترك اثار مدمرة على اقتصاد العراقي. اذ حقق نسب نمو متدنية منحدرة معدل دخل الفرد الى مستويات واطئة فوفق دراسة وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٥ اشارة الى ان نسبة الفقر تصل إلى ٢٥% ونسبة البطالة ٣٨% من حجم القوى القادرة على العمل، وتشير مصادر اخرى انها اكثر من ذلك.[١٦]

ان جوهر المحنة التي يمر بها المجتمع العراقي هو ان معدلات الفقر والبطالة، كما الفوارق بين المداخيل، قد تفاقمت بصورة مريعة وتآكلت الطبقة الوسطى مما قد ينتج عنه اثار سلبية خطيرة.

ويلاحظ ان هناك علاقة طردية بين حالة الفقر والمشاركة السياسية كذلك بين الفقر والمأسسة السياسية في البلد، كما انه توجد علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والعنف، حيث كلما كانت المجتمعات متقدمة كلما قل العنف فيها، ويفسر ذلك تعدد المؤسسات التي تعمل على استيعاب الافراد وتمرير مطالبهم، وهذا من شأنه الحيلولة دون الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب.

وفي ضوء ما تقدم يثار السؤال الاتي: هل ان تعدد المؤسسات في البلد هو بالضرورة علامة على تقدمها وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي؟ ان تعدد المؤسسات وسن القوانين لا تعكس مستوى متقدم للدولة أو انها دوله قانونية وبالتالي ديمقراطية.

---

[١]– حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد(١٥)، السنة ٢٠٠٨، ص١٣٧.

ان ابرز سمات المرحلة تتلخص في الاتي:[١٧]

١. مشكلات اجتماعية واقتصادية كثيرة تجلت في انحدار رأس المال الاجتماعي وتراخي روابط الثقة التي تربط بين الافراد.
٢. ازدياد انماط السلوك المعادية للمجتمع "كالجريمة والمخدرات والعنف بوجه عام " وتفشي الفساد الاداري.
٣. انتقال المجتمع من سيطرة مركزية شمولية للدولة إلى طغيان واسع لقوى أو شرائح لا حدود لفعاليتها ونشاطاتها.
٤. حراك اجتماعي غير متوازن " ازاحة واحلال "، محل المنافسة النظيفة.
٥. ضعف كفاءة ميكانزمات الضبط الاجتماعي ومراوحه في تطبيق القانون.
٦. بدائل قيمية ومعيارية ينطوي بعضها على مضمون انحرافي.
٧. ارتفاع معدلات الامراض النفسية المنشأ بيولوجية الاعراض.
٨. أتساع مساحة الفئات الهشة أو الاكثر عرضه للتهميش **Vulnerable groups** (معوقين، ارامل، كبار سن، مشردين، ايتام ... وغيرهم)، وخصوصاً زيادة نسبة النساء المعيلات لأسرهن.
٩. وتدهور في بعض القيم الاجتماعية.
١٠. القطع بين جيل الاباء والابناء وتقلص مساحة التفاعل العائلي.
١١. غياب القدوة أو الرمز في المجتمع.
١٢. الشخصنة على حساب المأسسة.
١٣. اشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: تفشي ظاهرة الامية وضعف التعليم والهجرة:

ان بناء الدولة العراقية يستدعي في احدى جوانبه بنية تربوية علمية سليمة، حيث لا يمكن ان يتطور النظام الديمقراطي الداعم للدولة ويستقر ما لم يدعمه نظام تربوي علمي راسخ.

---

[١]– عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر(اشكاليات بنيوية وخيارات تمكينيه)، مجلة نداء الحرية، جامعة بغداد، العدد(٧)، ت١، السنة ٢٠٠٨، ص١١.

ان الحروب والازمات التي مر بها العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ كانت سبباً في ظهور مشاكل وقفت عائقاً أمام نظام تعليمي وتربوي سليم ومستقر، من ذلك تزايد الامية حيث بلغت نسبة كبيرة من السكان البالغين في العراق. اضافة إلى تسرب مئات الالوف من الاطفال عن الالتحاق بالمدارس حيث تقدر اليونيسيف عددهم بما يزيد على المليون طفل وذلك بسبب ظروف التهجير والوضع الامني المتردي والظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه العوائل العراقية وبالخصوص المهجرة منها، بل واحياناً رفض بعض المدارس استقبال الطلبة لأسباب وذرائع مختلفة.

ان التدهور المستمر في قطاع التعليم والتربية يعني صعوبة بناء الدولة المدنية الرصينة لاسيما اذا ما علمنا ان اعداد كبيرة من العراقيين البالغين يعاني من الامية كما سبق ذكره، وهذا الامر ينعكس سلباً على الدولة المدنية التي تقوم على مفاهيم ومبادئ يجب ان يستوعبها المجتمع ويفهمها، فكيف تبنى دولة في مجتمع يعيش اغلب مواطنيه مستوى تعليمي ضعيف وتغلغل الامية فيه؟ ومن المعلوم ان حجم ومدى المشاركة السياسية يتأثر بالمتغيرات الاجتماعية مثل التعليم والدخل والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم، وبذلك تعتبر الامية احد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم اكثر وعياً ومعرفه بالقضايا السياسية واشد احساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية.

بعبارة أخرى أن الانسان الامي محدود المشاركة في القضايا السياسية كما يمكن التأثير عليه سياسياً واعلامياً وبالتالي التحكم بشكل أو اخر في قراراته الانتخابية، كما ان الانسان غير المتعلم يكون ميالاً إلى الانطواء على الذات مما يؤثر على تفاعله مع الاخرين والتوجه للعيش المشترك معهم، ومن ثم يضعف لديه الشعور بالانتماء إلى الدولة وبالتالي الشعور بالهوية الوطنية، وهو في الغالب يكون أسيراً لانتماءاته التقليدية (العرقية والطائفية والمذهبية والقبلية) كما يميل البعض إلى التعصب والتطرف في سلوكه واللجوء إلى العنف.

وربما يسهل احتوائه من قبل التنظيمات المعادية، اضافة إلى ان الانسان الامي لا يشغل أو يستثمر وقته في امور مفيدة للبلد أو للمجتمع أو حتى لنفسه.

ويكمل هذه الاشكاليات الاجتماعية بروز ظاهرة الهجرة لجملة عوامل منها السياسي و الامني والاقتصادي والاجتماعي.

وترتب الهجرة سلبيات عديدة منها:

١. ان هجرة العقول والطاقات الشبابية خسارة كبيرة وفي كافة مجالات الحياة.
٢. ضياع جهود وطاقات انتاجية، العراق بأمس الحاجة لها لاستثمارها في مجالات الاقتصاد والبحث والصحة والتعليم والتخطيط.
٣. زيادة الهجرة تزيد من اعتماد العراق على الخارج لتأمين الكفاءات وهذا سيكون مكلف اقتصادياً.
٤. هدر للموارد المالية التي انفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات وبدون أي مقابل، انه فقدان ثروة وطنية وخسارة كبيرة للبلاد، وبالتأكيد ستعكس تأثيرات سلبية على خطوات بناء الدولة المدنية، ولعل جوهر المشكلة التي تواجه بناء الدولة العراقية والتي تشكل في ذات الوقت احد اسباب هجرة العقول هو ابعاد الكفاءة والعقول عن ادارة مفاصل الدولة العراقية.

فنظام تولي المناصب يسمح بالتغالب والتكالب واعلاء الولاء على حساب الكفاءة، وهو ما ينعكس سلباً على بناء دولة مؤسسات.

وفي اطار هذه التحديات والمسارات يطرح السؤال الاتي:

هل يمكن بناء دولة مدنية حديثة في العراق ؟

ان كل ما ذكرناه من اشكاليات اجتماعية لا يمكن ان تكون أو تصلح لان تكون الحامل الموضوعي الاجتماعي للدولة المدنية الحديثة في هذه المرحلة على الاقل.

المبحث الثاني: الإشكاليات الاقتصادية

ان المشهد الاقتصادي العراقي لا يقل تعقيداً عن المشهد السياسي والاجتماعي، فالعراق يعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة نتيجة للحروب التي خاضها اضافة إلى حصار ظالم طويل فرض علية، اعقبة احتلال امريكي له عام ٢٠٠٣.

تواجه مساعي العراق اشكاليات جمة، فإضافة إلى استقرار سياسي واجتماعي لابد من اقتصاد قوي يدعم هذا الاستقرار حيث لا توجد فائدة من دولة تعيش افتراضاً استقرار سياسي واجتماعي مع ضعف في بنيتها الاقتصادية وهيكلها الاقتصادي.

وتحتاج الدول لقيامها إلى ما يساعدها من تكامل اقتصادي وتمويل وطني وفي ضوء ذلك يمكن الاشارة إلى ابرز ملامح تدهور الاقتصاد العراقي والتي تشكل تحديات تواجه العراق في سعية لبناء الدولة المدنية.

اولاً: إشكالية الديون الخارجية والتعويضات:

قدر صندوق النقد الدولي مجموع ديون العراق بمبلغ (١٢٥) مليار دولار والتي يعود ثلثها (٤٢) مليار دولار إلى الدول الاعضاء في نادي باريس.[١٨]

لقد ورث العراق تركة النظام السابق، التي جعلت منه دولة مدينة للعالم الخارجي رغم المحاولات الكبيرة للتخفيف من حدة المديونية الخارجية والتي ماتزال تعتبر احد معوقات تحقيق التنمية المستقبلية في العراق وتحد بارز يواجه الحكومة حيث امامها مهمة تتمثل بكيفية تحقيق موازنة بين متطلبات التراكم الداخلي ومتطلبات الايفاء بتلك الديون وفوائدها.

واضافة للديون الخارجية فرض على العراق دفع تعويضات للعديد من الحكومات والمؤسسات كنتيجة للخسائر والاضرار عن دخول العراق الكويت، فضلاً عن تحمله كلفة الحرب عليه سواء حرب الخليج الاولى أو الثانية، حيث بلغت التعويضات (٣٢٠) مليار.[١٩]

لقد عرضت المديونية الخارجية المركز المالي العراقي إلى الانهيار، والتي بسببها تحول العراق من دولة فائض في الاحتياطات النقدية بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى دولة تجاوزت ديونها (١٢٥) مليار دولار.

وعليه فان تلك المديونية هي كابح ومحدد رئيس في قدرة وفاعلية الحكومة العراقية في المرحلة القادمة، مضاف إلى ذلك الفوائد المترتبة عليها. واصبح هناك

---

[١] ـ وسن احسان عبد المنعم، اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد(٣٤)، السنة٢٠١٤، ص٩٦.

[١] ـ هيثم كريم البدري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، ٢٠٠٦/٢/٦.

معادلة بين شطب بعض الدول جزءاً من ديونها مقابل اداء دور اكبر في صياغة المستقبل السياسي والاقتصادي للعراق.[٢٠]

ثانياً: إشكالية الفساد الاداري والمالي:

عُرفت ظاهرة الفساد الاداري منذ اقدم العصور وفي مختلف دول العالم.

والفساد الاداري والمالي من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ لأسباب تتعلق بتغييب سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وضعف الارادة السياسية لمحاربة الظاهرة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي.[٢١]

ان تخلخل المنظومة القيمية بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ أدى إلى خلخلت قواعد وانظمة الضبط الاجتماعي وفقدان قوتها وتأثيرها في افراد المجتمع وفي المؤسسات والدوائر الحكومية ومن مظاهر ذلك حالات النهب والسلب والحرق لممتلكات الدولة وتفشي ظاهرة الفساد الاداري وحالات الخطف والسرقة.

ان مفهوم الفساد يختلف تبعاً للتطور الحاصل في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية، والفساد الاداري اصطلاحاً بحسب صندوق النقد الدولي هو (استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها). وتحكم ظاهرة الفساد الاداري عدة عوامل: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية وغيرها.[٢٢]

اما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وبتعبير آخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة أو عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الاقارب

---

[٢٠] – عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، بغداد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(٤)، السنة ٢٠١١، ص٦٣.

[٢١] – محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٣٠٩)، السنة ٢٠٠٤، ص١٤.

[٢٢] – علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط www.mcsr.net.

أو سرقة اموال الدولة مباشرةً)،[٢٣]وهذا التعريف يشير إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:[٢٤]

اولاً: تتعلق بدفع الرشوة أو العمولة لتسهيل الامور بتقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة لرجال الاعمال والشركات.

ثانياً: وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية للأبناء والاقارب في اجهزة الدولة، وتتمثل كذلك في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي الرشوة، كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية واتمام صفقات غير مشروعة وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها.[٢٥]

ويندرج هذا النوع من الفساد ضمن حلقات الفساد الصغير، وفي السياق نفسه تُعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه " سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب أو اغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر".[٢٦]

ويعرف الفساد ايضاً بانه " السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء أكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أم بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك عن طريق استخدام اجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية ".[٢٧]

---

[٢] – ساره بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة ٢٠١٢-٢١٣، ص١٦٥.

[٢] – محمد عبد صالح وعماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بغداد، السنة ٢٠٠٨، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط **www.nazaha.irq**.

[٢] – عماد صلاح، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص٣٢.

[٢] – بيتر أيفن، الفساد والافساد، جريدة الصباح، العدد(١٤٢٧)، السنة ٢٠٠٦.

[٢] – وصال نجيب العزاوي، تعقيب على بحث نظلة الجبوري، تداعيات الفساد الاداري على الواقع السياسي العراقي، ندوة الفساد الاداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٧٥.

ويُعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بانه " استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنُه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص ".[٢٨]

وتركز تعاريف اخرى للفساد على الجانب الاخلاقي، إذ تقول بأن الفساد " انحراف اخلاقي لبعض المسؤولين العموميين ".[٢٩]

نلخص للقول ان الفساد هو ظاهرة سياسية اقتصادية ادارية اجتماعية تكمن بالأساس في استغلال السلطة أو النفوذ من اجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير شرعية.[٣٠]

ان الفساد الاداري يشكل آفة اقتصادية تواجه اقتصادات الدول وخاصة المتحولة منها، لقد تم تصنيفها ضمن ما يسمى بالجريمة الاقتصادية، لقد صرفت مئات المليارات من دولارات النفط في مشاريع وهمية وفي نفقات حكومية مكرسة لتغطية الطبقة السياسية الحاكمة، ولم يتحقق أي منجز تنموي على مستوى التعليم أو الصحة أو الكهرباء أو الخدمات العامة أو الصناعة أو الزراعة أو التجارة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد، الا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد أو الحامية له أو المتسامحة معه، فضلاً عن ضعف دور النظام وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لإجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال والقصور في معاقبة المفسدين، كل تلك الامور ساهمت في الحد من عملية التنمية وجذب الاستثمار الاجنبي.

---

[٢] – حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد: جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(١٨)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٧.

[٢] – منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٢٨)، السنة ٢٠٠٦، ص٦٣.

[٣] – ابتهال محمد رضا داود، الفساد الاداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشاره خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(٤٨)، السنة/نيسان ٢٠١١، ص٦٦.

ولا شك في ان عوامل التخلخل في الاجهزة الرقابية اصبحت متوفرة بعد ان مر العراق بحقبة الاحداث والازمات والحروب والتي اخلت كثيراً بمنظومة القيم الاجتماعية والادارية حتى خرجت الكثير من السياقات عن مسارها المعتاد لتظهر بؤر فساد في مؤسسات الدولة المختلفة.[٣١]

وقد تسبب انهيار الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ جراء الاحتلال الامريكي ليؤدي إلى انهيار منظومة القيم الادارية والاجتماعية والاقتصادية، ويفتح الباب واسعاً امام اتساع ظاهرة الفساد الاداري، وليضع العراق في المرتبة ما قبل الاخيرة في سلم ما يسمى بالدولة الفاشلة، حيث احتل العراق المركز (١٧٨) من اصل (١٨٠) بلداً على المستوى العالمي.[٣٢]

لقد بلغت خسائر العراق خلال السنوات الخمس الاخيرة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) نحو (٢٥٠) مليار دولار امريكي، مما يعكس ضخامة التأثير السلبي لظاهرة الفساد الاداري في العراق.[٣٣]

لذا لابد من إعادة النظر بصيغ ووسائل الادارة العراقية وبما يقود إلى زيادة كفاءة الجهاز الاداري الذي يعتبر احد اهم العوامل في تنمية اقتصاد أي بلد، والتأكيد على اعداد القيادات الادارية إذ ليس بالضرورة القدم في الوظيفة هو أساس في تبوء الوظائف القيادية، لذا لابد من وضع برامج لإعداد القيادات الادارية على وفق المناهج العالمية التي تخدم الهدف وليس على الولاء الحزبي والمحاصصة الطائفية، مع العمل على اعطاء صلاحيات لتلك القيادات وبما يوفر الجهد والوقت والكفاءة في الانجاز.[٣٤]

---

[٣] – خضير عباس النداوي، أثر انهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، مجلة قضايا سياسية، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(١٦)، السنة ٢٠٠٩، ص٢٥٥.

[٣] – عامر خياط، التقرير العالمي للفساد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٢٥)، ت٢، السنة٢٠٠٧، ص١٣٥.

[٣]– عبد علي كاظم وخضير عباس حمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مصدر سبق ذكرة، ص٦٤.

[٣] – هيثم كريم البدري، مصدر سبق ذكرة.

أسباب الفساد الاداري والمالي:

- ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والاجور وعدم وجود نظم للحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية.
- شيوع حالة عدم الاستقرار او السيولة المؤسسية.
- طرح اصول كبيرة للبيع، ومنها أصول الدولة إلى القطاع الخاص، ان بيع شركات القطاع العام تمثل فرصة كبيرة للانحراف الوظيفي والتربح غير المشروع.
- تبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب.
- شيوع البطالة ومحدودية فرص التوظيف.
- احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية يعمل على زيادة حجم الفساد حيث انه كلما كبر حجم القطاع العام ازداد الميل نحو الفساد.
- ضعف منظمات المجتمع المدني.
- شيوع مفاهيم الولاء للطائفة أو القومية على حساب المصلحة العامة واعتماد معايير الوفاء للأحزاب والكيانات السياسية الحاكمة في التعين واشغال الوظائف.
- شيوع قيم العشائرية والقبلية والطائفية والعرقية في المجتمع.
- اعتماد الاجهزة القضائية والامنية على الاساليب التقليدية في التحقيق وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير.
- فساد بعض مؤسسات السلطة القضائية وتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حماية بعض المتورطين في عمليات الفساد.
- عدم وجود اجهزة مستقلة لمكافحة الفساد الاداري.
- شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، ومنها الامثلة الشعبية الخاطئة.
- ضعف المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية في مكافحة الفساد.

- عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية.[٥]
- عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل.
- ضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها.
- الثنائية في تفسير القوانين والغموض في بعض نصوصها.
- التغير بالقوانين ليس بهدف تعديلها للناس وانما لتخدم اشخاص متنفذين وشخصيات سياسية كبيرة.
- ضعف الجهاز القضائي والقانوني.

آثار الفساد الاداري والمالي:

١. الآثار الاقتصادية:

أ أثر الفساد في تعزيز التضخم.

ب أثر الفساد في تعزيز البطالة.

ج أثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية.

د يضعف النمو الاقتصادي.

ه تخفيض معدلات الاستثمار.

و يؤدي إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:[٦]

أولاً: الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية.

ثانياً: هدر الموارد، وفي ذات الوقت يقلل من الايرادات التي تحصل عليها الدولة.

ثالثاً: الفشل في الحصول على المساعدات الاجنبية.

رابعاً: تفاقم عجز الموازنة العامة.

خامساً: ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها.

---

[٣] – فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثارة السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط www.tax.mof.gov.iq.

[٣] – نور شدهان وعبد الكاظم داخل عجلان، الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بغداد، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط www.mof.gov.iq.

سادساً: تشوية الاسواق وسوء التخصيص في الموارد.

سابعاً: زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل.

٢. الآثار الاجتماعية:

أ أثر الفساد في تدني مستوى التعليم.

ب أثر الفساد في تدني المستوى الصحي.

ج أثر الفساد في تدني تعزيز التفاوت بين الدخول.

د إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصة بعد ان يصبح سلوكاً مقبولاً.

ه يؤدي إلى هروب الكفاءات العلمية والفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها.

و إشاعة روح اليأس بين ابناء المجتمع وفقدانهم للثقة بالحكومة والمؤسسات الحكومية والشعور بمهادنتها للفاسدين وعدم صدقها في وعودها وبروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية وانتشار اللامبالاة وعدم الالتزام الذي لا يبقي حرمة للمال العام أو الاهتمام بالمصلحة العامة، وروح الولاء للوطن والمواطنة الصالحة.

ز زعزعة القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة.

ح قيام الاختبار للمناصب العليا على أساس المحاباة والمحسوبية والرشوة على حساب تكافؤ الفرص.

ط زيادة حدة الفقر وتفاقم التفاوت الطبقي.

ي القضاء على هيبة القانون.

٣. الاثار السياسية:

أ إضعاف الدولة، وانكشافها امام القوى الخارجية وداخلياً كذلك.

ب افتقار العقلانية لدى المسؤولين الحكوميين الفاسدين.

ج عدم الاستقرار السياسي، والذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

---

[٣] – حمودي جمال الدين، الفساد الاداري اسبابه– انواعه– واشكاله– واثاره، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط www.kitabat.com، السبت ٢١/شباط ٢٠١٥.

د التأثير على صانع القرار السياسي.

ه اهتزاز وإضعاف شرعية الدولة السياسية وكفاءتها في نظر المجتمع.

ثالثاً: احادية الاقتصاد عن طريق الاعتماد على القطاع النفطي بشكل اساسي:

يمثل القطاع النفطي ٧٤% من الناتج المحلي الاجمالي و ٩٣% من عوائد الصادرات، ما يعني ان الاعتماد الكلي في تمويل المصروفات الاستثمارية والاستهلاكية وتمويل الاستيراد يقع علية.[٣٨]

ان استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الاول في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٤٣% عام ٢٠١١، وفي تشكيل الموازنة الاتحادية ٩٧% وفي بنية الصادرات العراقية بنسبة ٩٣%، مما يشوه العلاقة ما بين الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الامد ومستقبل التنمية.[٣٩]

ان من المستلزمات المهمة والضرورية لعملية بناء الدولة تنوع مصادر الثروة والاقتصاد للدولة، إذ ان عملية بناء الدولة تتطلب من ضمن متطلباتها تفكيك المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة، لذا تبرز اهمية التصنيع وتطوير الانتاج الصناعي والزراعي، إذ ستكون احد مصادر تمويل عملية البناء بمراحلها المختلفة. وعلية فان وجود مصدر واحد للاقتصاد أو بالأحرى اعتماد الاقتصاد الوطني للدولة على مصدر واحد يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، مما يهدد في المحصلة بناء الدولة.

لذلك فان اعتماد العراق على مصدر رئيس في الاقتصاد هو النفط يهدد عملية بناء الدولة ويهدد السلم والاستقرار السياسي والمجتمعي للبلد، إذ لا يستقر الحال في الاقتصاد الريعي بسبب تقلبات الاسواق العالمية والسياسات الاقتصادية المتبعة وعدم وجود مصادر اخرى للدخل وللناتج القومي.

---

[٣] – خضير عباس النداوي، أزمة المشتقات النفطية في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(١٣)، المجلد الرابع، السنة ٢٠٠٨، ص١٣٤.

[٣] _ خالد روكان عواد، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الانسانية، جامعة صلاح الدين، اربيل، مجلد(١٩)، العدد الاول، ٢٠١٥، ص٦٨.

رابعاً: ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي:

لم تنجح الحكومة خلال اكثر من عقد في تحقيق الحد الادنى من تحسين البنية التحتية اللازمة لانطلاق القطاع الخاص وتشتت الرؤى في تحديد دوره الاساسي في صناعة القرار الاقتصادي اضافة إلى عدم توفير بيئة عمل مناسبة لتأمين مناخ استثماري لجلب رؤوس الاموال الخاصة والمساهمة في التنمية الاقتصادية مما ادى إلى هجرة رؤوس الاموال العراقية وتوقف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات. من جانب اخر يلاحظ الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية على الرغم من التوجه المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه من اجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن اسباب ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية هي سياسة الابواب المفتوحة لدخول شتى البضائع إلى السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والمنتجة في دول الجوار والقادمة من اسيا، وحصلت زيادة في الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة.

ان انفلات الاستيراد وضعف الرقابة قاد إلى توقف الانتاج المحلي بالكامل، ومؤشراً بذلك نسب كبيرة للعجز في التبادلات التجارية للعراق مع دول العالم وخصوصاً دول الجوار، وفي ظل ذلك انعدم دور قطاع التصدير في العراق الذي اصبح دولة استهلاكية غير منتجة.[٤٠]

لقد اصبح دور القطاع التجاري ضعيفاً في سياسة التصدير الذي اعتمد القليل من السلع المعدة للتصدير (التمور، الاصواف، العباءة الرجالية والفوط النسائية ...الخ) وقوياً في سياسة الاستيراد.

أما أبرز المعضلات الاقتصادية فهي:

اولاً: تآكل احتياطي البنك المركزي:

وهذا يرجع إلى تكاليف الحرب الشرسة التي يخوضها العراق ضد قوى الارهاب، ويدخل في اطار ذلك تكاليف عقود التسليح وتكاليف اعانة النازحين عن مناطقهم وإعادة اعمار المناطق المحررة وهذا يحتاج إلى تمويل مفتوح لا موازنة تقشفية.[٤١]

---

[٤٠] – وسن احسان عبد المنعم، الاقتصاد العراقي، الواقع والحلول، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد(١٦)، السنة ٢٠٠٩، ص١٨٦.

[٤١] – بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل المعالجة، وحدة البحوث الاقتصادية، جامعة بغداد، السنة ٢٠١٠، ص١٨٦.

ومن العوامل التي انعكست سلباً على الاقتصاد العراقي كذلك عمليات السلب والنهب التي رافقت عملية إسقاط النظام السابق والتي طالت معظم البنى التحتية لقطاعات الاقتصاد.

عملت تلك المشاكل مجتمعة على اثقال كاهل الاقتصاد العراقي واستنزاف موارده المادية والبشرية، فضلاً عن تدهور اسعار النفط.

ثانياً: ضخامة الجهاز الاداري:

لعل العراق من الدول التي يتواجد فيها جهاز إداري تعداده ملايين الاشخاص بين موظفين عاملين في الجهاز الحكومي وبين متقاعدين، وهذا الامر يؤشر انتشار البطالة المقتنعة الحكومية، رافق ذلك هبوط مستوى الخدمة المقدمة من مؤسسات الحكومة، فضلاً عن انخفاض انتاجية الموظف الحكومي.

ثالثاً: اتساع الاقتصاد غير المنظم في الساحة الاقتصادية:

بفعل مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية تؤدي إلى تشوهات في مسار السياسات الكلية والقطاعية وحركة متغيراتها مسببة ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة وتشوهاً في هيكلية سوق العمل وتراجعاً في درجة الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية المستدامة.

رابعاً: التخلف التكنولوجي والمعلوماتي (تحدي التحول التكنولوجي):

يعاني العراق من فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة وهذه الفجوة تحول دون عملية التحول الصناعي للعراق وعدم احتلال موقع معين في المنافسة الدولية لان مستوى تطوره التكنولوجي منخفض، وتعاظم الفجوة التكنولوجية ينطوي على عدم امكانية دخول العراق عضو مؤثر في الاقتصاد العالمي، أي ان العراق يحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة من اجل توظيفها لتجاوز مرحلة تخلفه.

وامام هذه الإشكالية يواجه العراق خيارين:[٤٢]

أولاً: بناء قاعدة علمية وبحثية وطنية.

ثانياً: نقل التكنولوجيا في محاوله لتحقيق تنميته.

---

[٤] – هيثم كريم البدري، مصدر سبق ذكره.

ويقف في وجه الخيار الاول معوقات تتمثل بالاتي:

١. الشروط المقيدة التي يضعها مالكي التكنولوجيا.
٢. القيود المالية أي ضعف الموارد المالية اللازمة لإقامة تلك القاعدة التكنولوجية.
٣. غياب مؤسسات البحث والتطوير في العراق بسبب الاحتلال الامريكي له عام ٢٠٠٣، عليه يكون نقل التكنولوجيا هو الخيار الذي يمكن العمل عليه ولكن يقف دونه العديد من المعوقات والعراقيل.

خامساً: اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية:

والتي تشكل ٦٨،٣% من اجمالي الانفاق العام لعام ٢٠١٢ وعلى حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت نسبتها ٣١،٧% للعام نفسه، فضلاً عن ذلك لا تزال تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل ٥٠% من اجمالي النفقات التشغيلية لعام ٢٠١٢ وتشكل ٣٤،٣% من اجمالي الانفاق العام للسنة نفسها، وهي اعلى من نسبة النفقات الاستثمارية.[٤٣]

سادساً: السياسة النقدية:

تتخصص السياسة النقدية عبر قواعدها وتدابيرها المختلفة والتي تقوم (البنك المركزي) بالتحكم والتأثير على عرض النقود وبما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة عن طريق تنفيذ الاهداف العامة للسياسة النقدية، واهمها تحقيق استقرار اسعار الصرف ومعالجة التضخم النقدي بكل انواعه، ومواجهة الكساد والركود وذلك عن طريق موازنة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الاسعار.[٤٤]

سابعاً: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير:

وذلك بسبب تدني النشاط الاقتصادي، كون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، وان استبعاد النفط يؤدي إلى ان يصبح معدل النمو سالباً بشكل كبير.

---

[٤] _ خالد روكان عواد، مصدر سبق ذكرة، ص٦٥.

[٤] – عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

ثامناً: استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي:

بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة ١٦،٥% وبنسبة ١٠،٦% للأنشطة التوزيعية ونسبة ٢٩،٨% للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الأنشطة كافة عدا النفط ٧%، هذه النسب تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلي بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.[٤٥]

الخاتمة

بات من المسلم به، ان نجاح اي مشروع للتغيير والاصلاح والتنمية الشاملة المستمرة وللتقدم، يحتاج إلى تضافر جهود كل الافراد والفئات والجماعات والمكونات الاجتماعية، والوقوف لتشخيص جوانب الخلل سواء كانت سياسية أو اجتماعية التي حصلت في العراق سواء قبل الاحتلال الامريكي وبعده، تشير إلى حالة خلل في آليات الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الدولة المدنية، الامر الذي انعكس على الشخصية العراقية، التي افرزت اللامبالاة السياسية وعدم احترام المال العام والملكية العامة، إضافة إلى اشكال عدة من التفاوتات منها تفاوت واضح داخل المناطق الحضرية وتفاوت بين الريف والحضر في مستويات الدخل والخدمات، وتباين المجتمعات المحلية على صعيد المحافظات والمناطق فضلاً عن تزايد معدلات الفقر والبطالة، كما الفوارق بين المداخيل، بالإضافة إلى ما يعانيه الجانب الاقتصادي من مشاكل ومعضلات.

ان كل ما تقدم يشكل معوق أساسي في طريق بناء دوله مدنيه في العراق، فكيف الحال والعراق لا يعيش معنى الدولة، في حين ان بناء الدولة هي عملية تراكمية طويلة الامد، وهي عمل صادر من ادارة واعية وتخطيط هادف من لدن السلطة السياسية القائمة على امر المجتمع بتوليد حس الانتماء المشترك بين مختلف الجماعات عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في مؤسسات الدولة، وتلبية مطالبها

---

[٤٥] – خالد روكان عواد، مصدر سبق ذكرة، ص٦٣.

بالشكل الذي يشعر الافراد والجماعات عموماً بقوة الدولة المادية والمعنوية وبضرورة استمرار وجودها.

ان التأسيس لكيان دولة جيدة يحتاج إلى استراتيجية سياسية– اجتماعية– اقتصادية– ثقافية، لبناء الهوية الوطنية الشاملة وتحقيق الولاء لها، لكن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق يشكل معوقاً حقيقياً لعملية بناء الدولة المدنية، ويتمثل ذلك بالبنية التحتية المتهالكة اصلاً بسبب الحروب التي دخل فيها النظام السابق، والاقتصاد المفكك المثقل بالديون، وعمليات التخريب والنهب المنظم التي طالت وزارات الدولة ومؤسساتها أبان سقوط النظام السابق، فضلاً عن غياب الفلسفة الاقتصادية والاستراتيجية التي تحدد مسارات الاصلاح الاقتصادي في العراق واعتماد الارتجالية في اتخاذ القرارات وعدم التحسب للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى الازمة المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط، والمشاكل بين الاقليم والمركز ومعارك القضاء على الارهاب والهدر المستمر في مؤسسات الدولة، والانفلات الامني الذي له نصيبه الكبير في عرقلة بناء دولة مدنية يسودها الامن والاستقرار، حيث ان الاستقرار الامني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب انتشار آفة الفساد حتى عُد العراق اكبر ساحة للفساد في العالم. والاخطر مما فيه هو أنه فساد محمي سياسياً ومن دول الجوار، ويدخل البعض الولايات المتحدة، بقصد إدامة ما موجود من اوضاع سياسية غير طبيعية.

وقد اعتبر البنك الدولي العراق من أسوء الاماكن في العالم خاصة بالأعمال التجارية في عام ٢٠١٥، وقيمته منظمة الشفافية الدولية بأنه من الدول التي تحتل أسفل القائمة من بين الدول الأكثر فساداً في العالم.

وبات المطلوب:

١. تبني سياسات تشجيع بدائل تنمية واقعية ضمن أفق زمني منظور والعمل على تطوير الصناعة والزراعة والنقل وقطاع السياحة الدينية وغيرها من القطاعات المهمشة.

٢. تنويع مصادر الدخل الوطني.

٣. توفير الادارة الرشيدة لموارده.
٤. مكافحة الفساد الاداري والمالي والسياسي.
٥. العمل على الاصلاح الاقتصادي.
٦. وضع استراتيجية اقتصادية للبلاد واصلاح السياسة المالية والنقدية.
٧. اعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص.
٨. تشجيع الشراكات مع المستثمرين المحليين والاجانب.
٩. توفير البنى التحتية لتأمين متطلبات بيئة العمل للقطاع الخاص.

ملخص البحث

ان التنمية الاقتصادية– الاجتماعية هي احد اهم الاهداف التي يتعين ان تضطلع بها دولة لها مؤسسات فاعلة ومستقرة. ولكن العراق اصبح اثر انهيار النظام السابق وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتداعي الدولة يسير بدون دوله وفلسفة اقتصادية– اجتماعية يهتدي بها.

ومعلوم ان السياسة الاقتصادية ومديات التطبيق تعتمد على هذه الفلسفة.

ورغم مضي (ما يقارب القرن) على ظهور الدولة في العراق لم يتم إنجاز عملية بنائها، وقد وقف في وجه تحقيقها العديد من الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، وتأتي الطائفية والصراع الاثني من بين الاشكاليات الاجتماعية المعيقة لبناء الدولة. ولا يخفي ان استشراء الطائفية لتصبح من الظواهر الخطرة في العراق في ظل الاحتلال، وهي تعني رفض الاخر المختلف ورفض التعايش معه ومحاولة اقصائه وتجريدة من كافة حقوقه بسبب انتمائه لمذهب وفكر معين، ومن الاشكاليات كذلك أزمة الهوية الوطنية والولاء للهويات الفرعية (الطائفية والعرق والقبيلة) التي يتخندق ويركن اليها الافراد في الفترات التي تسود فيها الفوضى وتلاشي دور الدولة وعجزها عن فرض القانون.

بالإضافة الى انتشار الفقر والبطالة أثر تردي الاوضاع المعاشية خاصة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تفشي ظاهرة الامية والهجرة، يضاف الى ذلك

العديد من الاشكاليات الاقتصادية في مقدمتها الفساد الاداري والمالي، هذه الآفة التي استثرت في العراق حتى بات القضاء عليها يتطلب تحشيد طاقات كبيرة، وذلك لتداخل التأثيرات الاقليمية والدولية في هذه الظاهرة. الى جانب دخول العراق نفق المديونية وفوائدها والتعويضات.

كل ذلك جعلت العراق في نظر البنك الدولي اسوء الاماكن ويحتل اسفل القائمة من بين الدول الاكثر فساداً في العالم.

Research Summary

The socio-economic development is one of the most important objectives to be undertaken by the State with a functioning and stable institution. But Iraq has become a sign of the collapse of the former regime after the US occupation of Iraq in 2003, and the breakdown of the State going without State and guiding socio-economic philosophy.

The economic policy and the extent of the application depend on this philosophy.

Despite the long (over a century) on the backs of State in Iraq reconstruction process was not completed, and had stood up to achieve many social and economic problems, and the sectarian and ethnic conflict comes from social problems obstructing the State building. It is no secret that the rampant sectarianism to become dangerous phenomena in Iraq under occupation, it means rejecting other different and refused to live with and try to oust him and strip him of all his rights because he belongs to a particular ideology and doctrine, and problems as well as a crisis of national identity and loyalty to the subsidiary identities (sectarianism, ethnicity and tribe) that entrench and reliable individuals in periods where chaos and faded in the role of the State and its inability to enforce the law.

In addition to widespread poverty and unemployment impact pension deterioration especially after the 2003 invasion, as well as widespread illiteracy and emigration, in addition many economic problems in particular administrative and financial corruption, this nation that provoked in Iraq has eliminated the Alliance requires considerable energies to overlapping regional and international influences in this phenomenon. Besides entering Iraq debt tunnel and their benefits and compensation.

All that has made Iraq the World Bank considered the worst places and occupy the bottom of the list among the most corrupt countries in the world.